

دور التوقيع الالكتروني في تحسين جودة التقارير المالية الالكترونية للوحدات الاقتصادية

أ.م.د. علي كاظم حسين	م.د. مهند محمد جاسم	م.م. محمد ابراهيم علي
معاون العميد للشؤون الادارية	قسم المحاسبة	قسم المحاسبة
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

تشهد البيئة الحالية تطورات عديدة في شتى المجالات لاسيما التطور الحاصل في العلم والتكنولوجيا، لذلك يجب الاستفادة من هذا التطور بشكل ايجابي في التقارير المالية للحصول على معلومات مفيدة. ومن المعروف أن الوحدات الاقتصادية توفر معلوماتها المحاسبية (عبر التقارير المالية) التقليدية من خلال الورق في نهاية الفترة المالية، سواء كانت سنوية أو فصلية (كل ثلاثة اشهر)، وبعض الوحدات الاقتصادية توفر معلوماتها المالية الالكترونية إلى بعض متخذي القرارات فصلية كانت أو شهرية أو حسب الطلب، والتي تتغير بالاحداث المالية الواقعة في الوحدة الاقتصادية بكونها مقدمة في الوقت المناسب ولكن لا تتميز بالموثوقية لعدم وجود توقيع على هذه التقارير.

ومن هنا برزت الحاجة للتوقيع الالكتروني للمصادقة على تقارير الوحدات لكي يتم توفير معلومات مفيدة (ملائمة وموثوقة) إلى متخذي القرارات لاتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها، أن التوقيع الالكتروني يساهم في تحسين جودة التقارير المالية الالكترونية للوحدات الاقتصادية.

وقد توصل البحث إلى العديد من التوصيات، أهمها ينبغي على الوحدات الاقتصادية استخدام التوقيع الالكتروني في المصادقة على التقارير المالية الالكترونية للوحدات الاقتصادية.

The Role of the Electronic Signature in Improving the Quality of Electronic Financial Reports of Economic Entities

Abstract

Financial environment is witnessing many developments in various fields, especially the development in science and technology, so you should take advantage of this in a positive financial report for helpful information. It is well known that economic entities provide their information of accounting (financial reports) traditional through the paper at the end of the financial period, whether it is a yearly or quarterly (three months), some economic entities provide electronic financial information to some of the decision makers quarterly was, monthly or on demand, and that change being the provided in timely but is not characterized by the reliable absence of a signature on the reports.

Hence the need for electronic signature to certify economic entities reports to be providing useful information (relevance and reliable) to the decision-makers to make decisions governance.

The research has reached to many of the most important conclusions, that the electronic signature contribute to improving the quality of electronic financial reports.

The research has reached to many of the recommendations, the most important of which should be on economic entities to use electronic signature in the certify of the electronic economic entities reports.

المقدمة

تَمَاز البيئة الحالية بتطورات عديدة في العلم والتكنولوجيا، لذلك ينبغي الاستفادة من هذه التطورات ومواكبتها في جميع المجالات ولاسيما المجال المحاسبي.

ومن المعروف أن عملية اتخاذ القرارات محددة بفترة زمنية معينة، لذلك يجب الحصول على معلومات مفيدة (ملائمة، وموثوقة) في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الرشيدة.

هذا يعني أن هنالك معلومات صادرة من الوحدات الاقتصادية والخاصة بالتقارير المالية لا تقدم في الوقت المناسب، إذ يعد الوقت المناسب من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية، وأن أي تأخير في التوقيع التقليدي على التقارير المالية من قبل المخولين بالتوقيع (مدير الحسابات / المحاسب، والمدير التنفيذي/ الإدارة، ومراقب الحسابات)، سوف يؤدي إلى تجاوز الفترة الزمنية المحددة في المعايير المحاسبية والخاصة بالتقارير المالية الصادرة من قبل الهيئات والمنظمات المحاسبية المهنية المحلية والدولية. وللتخلص من هذه المشكلة يجب إعتماد التوقيع الالكتروني للأشخاص المخولين بالتوقيع على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية لكي يتم تجاوز مشكلة تأخير اصدار التقارير المالية ليتم توصيلها في

الوقت المناسب، واستفادة جميع مستخدمي التقارير المالية سواء كانوا مستخدمين داخليين أو مستخدمين خارجيين من هذه المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة.

وقد تم تقسيم البحث على خمسة مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول: منهجية البحث.
- المبحث الثاني: التوقيع الإلكتروني / نظرة تعريفية.
- المبحث الثالث: التقارير المالية في ظل التوقيع الإلكتروني.
- المبحث الرابع: الجانب العملي.
- المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

١-١: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال إحتياجات المستخدمين للتقارير المالية والخاصة بالوحدات الاقتصادية في فترة محددة من الزمن، ومن المعروف أن هذه الوحدات تعد تقاريرها المالية في نهاية السنة المالية، فضلاً أن بعض هذه الوحدات توفر معلوماتها المالية والمحاسبية عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والتي تكون غير موثوقة بسبب عدم وجود التوقيع الإلكتروني من قبل الجهات المخولة بالتوقيع، ومن هنا تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية.

- هل أن التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المعدة في نهاية السنة المالية توفر معلومات مفيدة لمستخدميها.
- هل أن التقارير المالية الإلكترونية للوحدات الاقتصادية توفر معلومات موثوقة لمستخدميها بدون استخدام التوقيع الإلكتروني.
- هل هناك امكانية لاستخدام التوقيع الإلكتروني للمصادقة على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.

٢-١: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بمفهوم التوقيع الإلكتروني وفوائده.
- توضيح مفهوم التقارير المالية الإلكترونية للوحدات الاقتصادية.
- بيان انعكاسات التوقيع الإلكتروني على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.
- توضيح مدى إمكانية الوحدات في تطبيق التوقيع الإلكتروني على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.

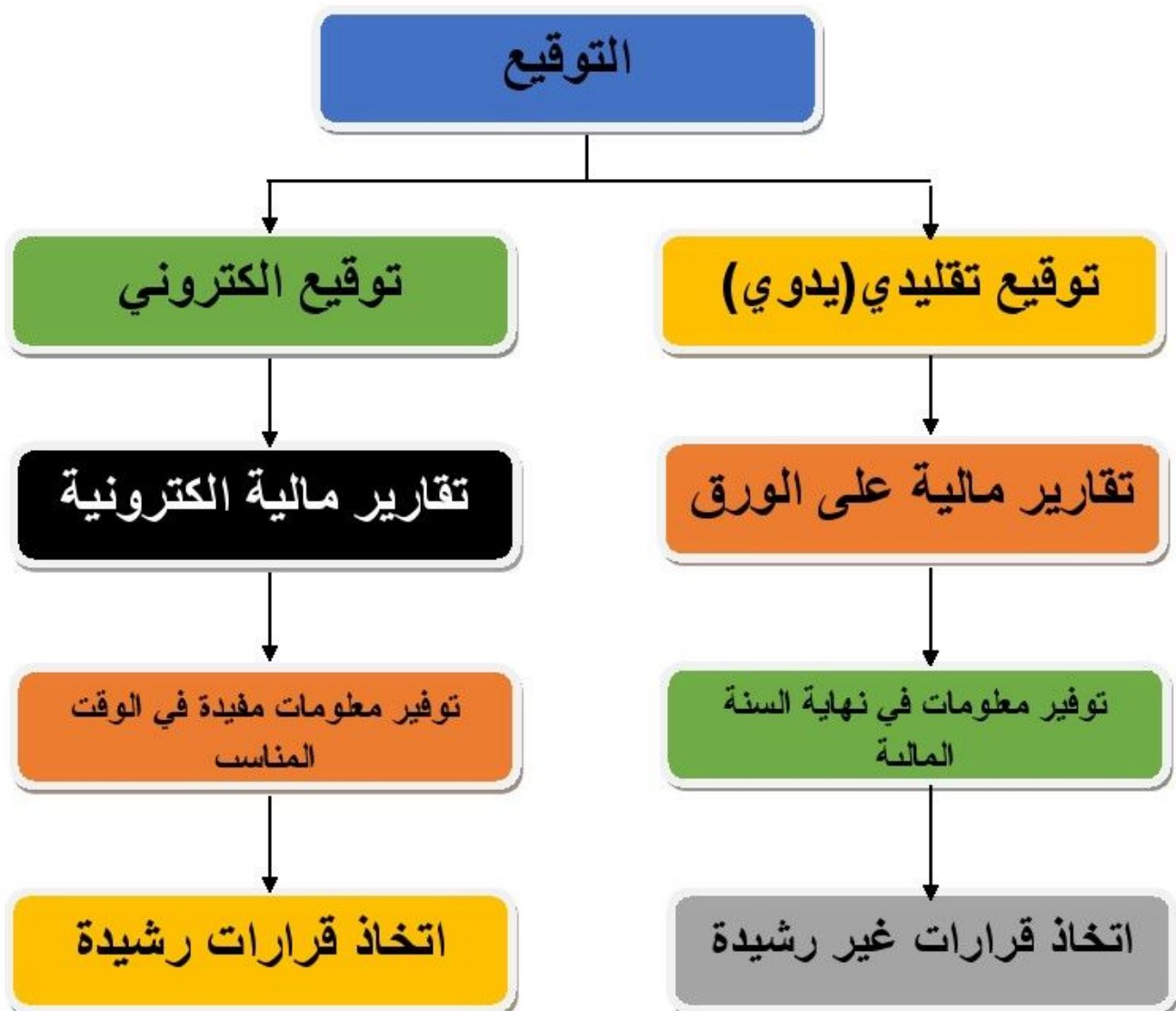
٣-١: فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار فرضية أساسية مفادها، أن التوقيع الإلكتروني يساهم في تحسين جودة (ملائمة وموثوقية) المعلومات الواردة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.

١-٤: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الدور المهم لإستخدام التوقيع الإلكتروني في المصادقة على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية والتي تؤدي الى توفير معلومات مفيدة الى متخذي القرارات لاتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب ، فضلاً عن التخلص من عيوب التوقيع التقليدي والتي تؤدي الى تاخير اصدار التقارير المالية للوحدات.

ويمكن توضيح البحث من خلال الشكل (١) الآتي:



الشكل (١)

المخطط الاجرائي للبحث

المبحث الثاني

التوقيع الإلكتروني/ نظرة تعريفية

أن التطور المستمر في التكنولوجيا المعلوماتية والتعاملات التجارية عبر الشبكة العنكبوتية (شبكة الإنترنت)، وما تتطلبها من سرعة الأداء وإنهاء هذه التعاملات التجارية بين الأطراف المختلفة خلال وقت قصير، فلا بد من وجود مستوى مرتفع من الأمان والخصوصية بين المتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية عبر هذه الشبكة، بما يثبت صحة هذه التعاملات وعدم وجود نية للخداع أو التزوير، ومن المعروف سابقاً أن ارتباط التوقيع التقليدي بالكتابة باعتبارها دليلاً للإثبات، فالكتابة والتوقيع هما العنصران الأساسيان في الدليل الكتابي الكامل أو المحرر المعد للإثبات، سواء أكان المحرر عرفياً أم رسمياً، فالتوقيع يعمل على نقل المحررات من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الإنجاز وإعطائها صفة الأصل في نظر القانون، كما يؤدي التوقيع دوراً أساسياً في إعطاء القوة الثبوتية على المحررات (العبيدي، ٢٠٠٩: ١٤٣).

١-١: تعريف التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني

عرف التوقيع التقليدي على أنه وسيلة يعبر بها الشخص عن إرادته في الالتزام لتصرف قانوني معين (الرومي، ٢٠٠٨: ٤٩).

ومن المعروف أن لكل عملية بيع أو شراء بين طرفين يجب تدوينها في صورة عقد بين الطرفين المتعاقدين موقع وموثق حتى يكون للمستند الورقي بعد قانوني عند نشوء النزاعات، أما في التعاملات الإلكترونية، فإن التوقيع الإلكتروني يكون بديلاً عن التوقيع المستندي الورقي، لتحقيق نفس مستوى الأمان والخصوصية بالنسبة للمتعاملين عبر هذه الشبكة خاصة في مجال التجارة الإلكترونية، وذلك لامكانية تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونياً والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات.

فقد عرف بعض الفقهاء التوقيع الإلكتروني بأنه مجموعة من الإجراءات والوسائل يتبع استخدامها عن طريق الرموز أو الأرقام إخراج رسالة إلكترونية تتضمن علامة مميزة لصاحب الرسالة المنقولة إلكترونياً يجري تفسيرها باستخدام زوج من المفاتيح، أحدهما معلن والآخر خاص بصاحب الرسالة (شرف الدين، ٢٠٠٠: ٣).

كما عرف المشرع الأمريكي التوقيع الإلكتروني بأنه أي صوت أو رمز أو إجراء إلكتروني مرتبط أو متعلق منطقياً بسجل وينفذ أو يعتمد من الشخص الراغب في توقيع المسجل (١٩٩٧: ٢٠) (UETA).

أما لجنة الأمم المتحدة للتجارة (الأونسترال) فقد أصدرت ما يعرف بقواعد الأونسترال الموحدة بشأن التوقيع الإلكتروني لسنة ٢٠٠١، وفي ثنايا هذا القانون تطرقت اللجنة لتعريف التوقيع الإلكتروني ولكنها لم تقم بتحديد أنواع التوقيعات الإلكترونية المعتمدة، تاركة للدول إصدار تشريعات خاصة بتحديد أنواع التوقيعات وكيفية استخدامها للدلالة على شخصية الموقع والتزامه بالمرور الإلكتروني، وقد أوردت هذا التعريف في المادة (٢/أ) من القانون حيث نصت على أنه بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها ومرتبطة بها منطقياً، يجوز أن تستخدم لتعريف هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات (لجنة الأونسترال المهني بالتجارة الإلكترونية، ٢٠٠٠: ٥).

أما المشرع العراقي فقد عرف التوقيع الإلكتروني على أنه علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق المتمثلة بالشخص المعنوي المرخص له إصدار شهادات تصديق التوقيع الإلكتروني وفق احكام هذا القانون (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي، ٢٠١٢: ١).

ويرى الباحثون ان التوقيع التقليدي (اليديوي) عبارة عن وسيلة يصادق بها الشخص على اوراق معينة (سواء كانت مستندات او عقود وغيرها) للتعبير عن التزامه امام القانون بها.

في حين يعرف التوقيع الالكتروني بانه ارقام او رموز او اصوات ليتم المصادقة بها على اوراق الكترونية معينة للتعبير عن التزامه قانوناً.

٢-٢: صور التوقيع الإلكتروني

لقد افرز التطور التكنولوجي العدد من الصور والاشكال لهذا التوقيع والتي يمكن أن تحوز على قوة في الإثبات، لأن أغلب هذه الصور يمكن أن تؤدي المهمة نفسها التي يؤديها التوقيع العادي، وفيما يأتي بعض أنواع هذه التوقيعات (ابو مارية، ١١٠: ٢٠١٠):

١. التوقيع الرقمي: يتم باستخدام الرقم السري والبطاقات الممغنطة، التي توفر جهد العاملين ووقتهم مع قطاع المصارف والمناجر وتسهيلاً عليهم، وقد انتشر التعامل بما يعرف بالبطاقات الممغنطة في مجال المعاملات التي تستخدم في السحب النقدي من خلال بطاقات الصراف الآلي والتي تمكن صاحبها من سحب مبالغ نقدية من حسابه لدى المصرف الذي أصدر البطاقة.

٢. التوقيع البيومتري: يتم باستخدام الخواص الذاتية للإنسان كعدسة العين ونبرة الصوت وبصمات الاصابع، ويقصد بالبصمة الإلكترونية كإحدى صور التوقيع الإلكتروني (البصمة الرقمية) التي تشق وفقاً لمعادلات رقمية خوارزمية معينة تدعى افتراضات الترميز، فتطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتنتج بصمة في صورة ملف كامل أو رسالة، إذ تمثل هذه البيانات الناتجة ما يعرف بالبصمة الإلكترونية للرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة، بحيث أن أي تغير في الرسالة، ولو كان تغييراً طفيفاً، سوف يفضي على بصمة جديدة مختلفة تماماً.

٣. التوقيع بالقلم الإلكتروني: يمثل هذا التوقيع من خلال قلم إلكتروني يمكنه الكتابة على شاشة الحاسب عن طريق برنامج يسيطر على هذه العملية ويحركها، وهذا النوع من التوقيعات يقوم بوظيفتين أساسيتين، تتمثل الأولى في النقاط التوقيع، أما الثانية فتتمثل في التحقق من صحة التوقيع المخزن مسبقاً في ذاكرة الحاسب.

٢-٣: شروط التوقيع الإلكتروني

يتمثل جوهر التوقيع الإلكتروني باثبات الارتباط بين صاحب التوقيع وبين المستند أو المحرر الإلكتروني، أي ان يسمح التوقيع الإلكتروني بتحديد هوية الشخص الموقع على نحو يسمح بالاحتجاج بالمستند الإلكتروني واعطاء مضمونه آثاره القانونية بما يشمل من حقوق والتزامات. ويعتبر التوقيع الإلكتروني موثقاً به من الناحية القانونية إذا توفرت فيه الشروط التالية (العياضي، ٢٠١١: ١٤):

١. أن يكون خاصاً بالموقع وحده دون غيره.
 ٢. أن يتم انشاؤه بوسائل الكترونية يسيطر عليها الموقع سيطرة حصرية.
 ٣. أن يضمن ارتباط التوقيع بالمستند الإلكتروني المهور عليه على نحو يسمح بالكشف عن أي تعديل أو تبديل أو تحوير في بيانات المستند أو بعناصر التوقيع.
- ويتفق الباحثون على ان تكون هنالك شروط للتوقيع الإلكتروني لكي يكون صادر من الجهات المخولة للتوقيع فضلاً عن معتمد عليه في التعاملات.

٢-٤: فوائد التوقيع الإلكتروني

تتمثل فوائد التوقيع الإلكتروني ضمان سلامة الرسالة بحيث لم يطرأ أي تغيير عليها أثناء عملية الإرسال، وكذلك التوثيق من هوية المرسل وعدم إنكاره إرسال الرسالة لأن المفتاح الخاص لا يمكن أن يكون مع أحدٍ غيره. ويتم عادة إنشاء المفاتيح العام والخاص داخل جهاز صاحب التوقيع إذ يضمن عدم خروج هذا المفتاح الخاص خارج إطار جهازه الشخصي ولطريقة أكثر أمان فإنه غالباً يتم إنشاء المفاتيح الخاص والعام في بطاقات ذكية ويكون المفتاح الخاص في البطاقة الذكية لشخص نفسه وبذلك يصعب خروج هذا المفتاح الخاص خارج حدود هذه البطاقة مثل بطاقة الأحوال الشخصية الذكية وبطاقات الائتمان الذكية وبعض بطاقات العمل (الغريميل، ٢٠٠٨: ١٢).

ويرى الباحثون ان التوقيع الالكتروني يمكن الاستفادة منه في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية للمصادقة عليها، ومن ثم توصيلها الى المستخدمين بموثوقية وبالوقت المناسب للاستناد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

المبحث الثالث

التقارير المالية في ظل التوقيع الالكتروني

٣-١: التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم المختلفة، إذ تعد هذه التقارير الوسيلة الرئيسة للأفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية (الشامي، ٢٠٠٩: ٥٠).

ومن المعروف ان القوائم المالية توفر معلومات عن المركز المالي للوحدة وأدائها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حق الملكية، لتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، من خلال تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية والتي تتألف من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، واخيراً قائمة الملاحظات وملخص المقارنات المتعلقة بالسياسات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٨).

وتعرف التقارير المالية على أنها "عبارة عن ملخصات إحصائية مهمة لإنجازات الوحدة، وعادةً ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الوحدة والأطراف الأخرى مثل المستثمرين، والمقرضين. ولضمان سلامة ما تحتويه هذه لتقارير من بيانات مالية يجب ان تتصف بجودة عالية (إسماعيل، ٢٠١٠: ٢٧).

كما تعرف التقارير المالية على انها عملية اعداد واصدار المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية ، الذي تتضمن القوائم المالية ذات الغرض العام، والجدول الملحق بها (٦٣٧: ١٩٨٦، Larson&Pyle). وتشير التقارير المالية في نظر آخرين إلى عمليات تجهيز المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والدائنين وإطراف أخرى، وينبغي أن تكون هذه المعلومات مفيدة في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية المتوقعة (Wolk et al, ٢٠٠٤: ١٧٢).

لذا فإن عملية التقارير المالية هي أوسع من عملية اعداد القوائم المالية ، وهذا ما أكده المجلس المذكور أعلاه، وأن بعض المعلومات المالية من الأفضل أن تقدم ضمن القوائم المالية والبعض الآخر من المفضل أن تقدم بجدول

التقرير المالي المرفقة بالقوائم المالية مثل القوائم الملحقة المعدلة والإبلاغ عن احتياطات الموارد الطبيعية وتحليلات الإدارة المتضمنة في التقرير السنوي، والخطابات الموجهة إلى حملة الأسهم، والتي تقدم فضلاً عن الوسائل الأخرى لمجموعة من أصحاب المصلحة المتمثلين بالمستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية (١٣: ٢٠٠٦، Williams et al).

استناداً لما سبق يمكن القول ان التقارير المالية للوحدات الاقتصادية تتمثل بالتقرير السنوي المعد من قبل هذه الوحدات المعد في نهاية الفترة المالية والذي يحتوي على القوائم المالية والجدول المرفقة بها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير الإدارة.

٢-٣: أهداف التقارير المالية

هناك العديد من الاهداف الخاصة بالتقارير المالية وقد ذكر (المهندي) بأن هناك مجموعتين من الأهداف، الأولى الاهداف العامة للتقارير المالية، والثانية، الأهداف التفصيلية للتقارير المالية، وفيما يأتي شرح لهذه الاهداف (المهندي، ٢٠٠٤: ٢٧).

١. الأهداف العامة للتقارير المالية

تتمثل هذه الاهداف بالاتي (٣١: ٢٠٠٧، kieso)

- أ. توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمرقبين.
- ب. توفير المعلومات المفيدة التي تساعد المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقدير حجم وتوقيت ودرجة التأكيد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- ت. توفير المعلومات حول موارد والتزامات الوحدة والتغيرات التي تطرأ عليها.

٢. الأهداف التفصيلية للتقارير المالية

تتمثل هذه الاهداف بالاتي:

- أ. توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الوحدة وتحديد إرباحها.
 - ب. توفير المعلومات المفيدة في تحديد السيولة وتدفق الأموال.
 - ت. توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءتها.
 - ث. توفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة يعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.
- ويتفق الباحثون على ان اهداف التقارير المالية تتمثل في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات رشيدة.

٣-٣: مستخدموا التقارير المالية

هناك العديد من الجهات التي تقوم باستخدام المعلومات المالية في إتخاذ القرارات، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية عدداً من المستخدمين للتقارير المالية وعلى النحو الآتي (أبو نصار ، ٢٠٠٩: ٤-٥):

١. المستثمرين الحاليين والمحتملين

تحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعد في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، وكذلك معلومات تساعد على تقييم قدرة الوحدة على توزيع الأرباح.

٢. الموظفون:

يحتاج الموظف في الوحدة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، فضلاً عن معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

٣. المقرضون:

يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الوحدة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الوحدة المقرضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

٤. الموردين والدائنين والتجاربيين الآخرين:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، وما إذا كانت الوحدة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

٥. العملاء:

أن العملاء بحاجة إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الوحدة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

٦. الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال الوحدات الاقتصادية:

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الوحدات بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضريبة، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الوحدة وتحديد مدى قدرة الوحدة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للوحدة في الاقتصاد الوطني.

٧. الجمهور:

يمكن للقرائير المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الوحدة وتنوع مدى انشطتها.

٨. إدارة الوحدة الاقتصادية:

تهتم بالحصول على معلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة الوحدة خلال الفترة المالية.

٩. المحللون والوسطاء الماليون:

يستخدمون معلومات التقارير المالية لتقديم استشارات للغير تتعلق بأعمال الوحدة.

١٠. السوق المحلي:

يتم تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالوحدة بالنسبة للمستثمرين إذا ما كانت أسهم هذه الوحدة مدرجة في البورصة.

١١. المنافسون:

اذ يتمكن المنافسون من تحديد مركزهم في السوق ووضعهم التنافسي ومراجعة سياستهم التنافسية من خلال المعلومات الواردة في التقارير المالية للوحدة.

١٢. المحامون:

يتمكنوا من دراسة أية قضايا تتعلق بالوحدة الاقتصادية.

ويرى الباحثون ان المستثمرون يمثلون باهم مستخدم خارجي للمعلومات المحاسبية في حين تتمثل الادارة باهم مستخدم داخلي للمعلومات المحاسبية.

٣-٤: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية:

يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال الاتي (شرويدر وآخرون، ٢٠١٠: ٦٣٩):

أ- القوائم المالية

أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) مكونات القوائم المالية وغرضها وما تحتويه كل قائمة والتي يجب اعدادها من قبل الوحدة، كما وصف هذا المعيار أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الوحدات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وفيما يأتي عرض لهذه القوائم وكما يأتي:

١. قائمة المركز المالي:

تتمثل العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية لوحدة معينة كما تسمى بقائمة المركز المالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩: ٢٧٧١) ويجب على الوحدة أن تفصح أما في صلب الميزانية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات الوحدة (الحواتمة، ٢٠١٠: ٢٣).

وعرفها (٢٢: ٢٠٠٢، kieso) على أنها كشف يبين الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية لوحدة معينة في تاريخ محدد من الزمن بغرض معرفة الوضع المالي للوحدة.

٢. قائمة الدخل:

تعد هذه القائمة إحدى أهم القوائم المالية والتي يتم اعدادها للوقوف أو الوصول إلى معرفة الربح أو الخسارة من خلال مقارنة جميع الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر خلال فترة زمنية معينة (نور، وإبراهيم: ٢٠١٠: ١٠).

وتعرف أيضاً على أنها مقابلة الإيرادات بالمصروفات لوحدة معينة بغرض تحديد نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) خلال فترة زمنية معينة (علي وآخرون، ٢٠١٥: ٤٥).

٣. قائمة حقوق المساهمين:

توفر هذه القائمة معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيداها في نهاية الفترة (مطر، ٢٠١٠: ٧١).

وتعرف أيضاً على أنها تلخيص التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية لوحدة معينة خلال فترة زمنية معينة (٢٢: ٢٠٠٢، kieso).

٤. قائمة التدفقات النقدية:

تعرض هذه القائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية والتي يتم تصنيفها كتدفقات نقدية من العمليات التشغيلية وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في الوحدة إضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية، والتدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية والتي تكون ناتجة من حيازة أو بيع ممتلكات، ومكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات التابعة أو شراء أو بيع استثمارات من شركات أخرى، وأخيراً التدفقات النقدية من العمليات التمويلية والتي تكون ناتجة عن النشاطات التي

تؤدي إلى تغير حجم ملكية رأس المال وعمليات الإقراض وتسديد الديون (الشاهد، ٢٠٠٠: ٢١). وتعرف أيضاً على انها تلخيص بالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لوحدة معينة خلال فترة زمنية معينة (Kieso, ٢٠٠٢: ٢٢).

ويرى الباحثون على ان التدفقات النقدية تتمثل في المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لمعرفة مصادر واستخدامات الاموال.

٥. الإيضاحات والملاحظات:

تتضمن الإيضاحات معلومات إضافية لتلك المعروضة في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وتوفير الإيضاحات والشرح التفصيلي أو التحليلي للبنود المفصّل عنها في تلك البيانات ومعلومات حول البنود المؤهلة للاعتراف بها في تلك البيانات (جمعية الجمع العربي للمحاسبين، ٢٠٠٩: ٢٧٨٦).

ب- تقرير مراقب الحسابات:

يتمثل هذا التقرير على رأي مراقب الحسابات بالقوائم المالية المعدة من قبل الادارة، وتحديدًا فيما اذا كانت قد عرضت بعدالة هذه وبما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Schroeder, ٢٠٠٩: ٥٧٥).

ج- تقرير مجلس الادارة:

يتمثل هذا التقرير بمناقشات وتحليلات الادارة والذي يختص بشكل رئيس في تقييم اسباب وتفسير مبررات اداء الوحدة الاقتصادية خلال الفترة السابقة (Schroeder, ٢٠٠٩: ٥٧٥).

وعادةً يتم اعداد التقرير المالي للوحدات الاقتصادية في نهاية الفترة المالية ١٢ / ٣١ من كل سنة وفقاً لمتطلبات المنظمات المهنية وفي نهاية الفصل (تقارير مالية مرحلية كل ثلاثة اشهر) وفقاً لمتطلبات سوق العراق للاوراق المالية للشركات المساهمة في السوق، وهذا يعني يتم توقيعها يدوياً في نهاية السنة او نهاية الفصل مما تنعكس بشكل سلبي على اتخاذ القرارات كونها لا تتسجم مع خاصية التوقيت المناسب.

وتتمثل عيوب التوقيع التقليدي بالاتي:

١. تقديم المعلومات في نهاية السنة او الفصل والتي لا تتسجم مع خاصية التوقيت المناسب.

٢. لا يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الحالية.

٣. يتطلب وجود المخول مع التقارير المالية للتوقيع عليها.

٤. عدم اعتمادها من قبل منظمات دولية.

٥. يمكن تحويله او تزويره.

وقد قدم مجلس مبادئ المحاسبة APB التابع الى المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تعريفاً للمحاسبة سنة ١٩٧٠ على انها نشاط خدمي، وظيفتها الاساسية تقديم المعلومات الكمية- ذات الطبيعة المالية - عن وحدة اقتصادية معينة، والغرض منها ان تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (Wolk et al, ٢٠٠٤: ١٧٠).

لذلك تحتاج نظم المعلومات على اختلاف أنواعها إلى تطوير وتعديل مستمر لتلائم الواقع المتغير، لذلك إدامة وتطوير هذه النظم هي عملية إبداع مستمرة من خلال التغذية العكسية لهذه النظم (عصفور، ٢٠٠٥: ٣٢). ومع تطور العلوم بشكل عام والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، اتجهت كافة العلوم إلى مواكبة هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من العلوم إتجهت نحو تبني هذا التطور، بل كانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور، وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي لاسيما في الوحدات الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة (القشي والعبادي، ٢٠٠٩: ٩).

ومن هنا برزت الحاجة لاعداد التقرير المالي الالكتروني المتمثل بمجموعة من العناصر المادية (الحواسيب) والقوى البشرية والشبكية (تكنولوجيا الاتصالات) والمالية التي تعمل على توفير معلومات مفيدة لجميع المستخدمين بأسرع وقت وبأقل تكلفة واتاحتها بأشكال الكترونية مختلفة على شبكة الانترنت.

وقد اقترح الباحثون ان يكون هنالك توقيع الكتروني للتقارير المالية الالكترونية بغرض توفير معلومات مفيدة الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات رشيدة.

٣- ٥: التوقيع الالكتروني والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية

يمتاز التوقيع الالكتروني بخاصية المواكبة مع التطورات الحاصلة في البيئة الحالية والتي تتطلب اعداد وعرض التقارير المالية للوحدات عبر الانترنت إلكترونياً والتي يعتمد عليها متخذ القرار في قراراته والمتمثلة بمعلومات مصادق عليها من قبل المخولين، لذلك انت فكرة البحث باعتماد التوقيع الالكتروني كاساس للمصادقة على تقارير الوحدات الاقتصادية الالكترونية المنشورة عبر الانترنت لتكون ذات فائدة لمتخذي القرارات، ويمكن توضيح الفوائد من خلال الاتي:

١. تقديم معلومات مفيدة بالوقت المناسب الى متخذي القرارات.

٢. تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كونها مصادق عليها من قبل المخولين.

٣. مواكبة الوحدات الاقتصادية مع التطورات الحاصلة.

٤. لا تتطلب وجود المخول بشخصه، بمجرد خزن التوقيع وبعدها يتم اعتماده عند الحاجة اليه.

٥. اعتماد التوقيع الالكتروني من قبل منظمات دولية مختصة.

٦. لا يمكن تحويره او تزويره.

ويرى الباحثون ان التوقيع الالكتروني للتقارير المالية يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الاتي:

١. الحالة الاولى: تعد الوحدات الاقتصادية تقاريرها بناءً على الورق، وان اعداد تقارير مالية الكترونية موقعة الكترونياً يؤدي الى تحقيق خاصية التوقيت المناسب ومن ثم الملاءمة.

١. الحالة الثانية: تعد الوحدات الاقتصادية تقاريرها الكترونياً بدون توقيع يدوي او الكتروني، وان اعداد تقارير مالية الكترونية موقعة الكترونياً يؤدي الى تحقيق خاصية امكانية الاعتماد عليها كونها موقع عليها من قبل المخولين.

٣- ٦: جودة المعلومات المحاسبية في ظل التوقيع الالكتروني للتقارير المالية

أدت التغيرات السريعة في البيئة الحالية الحاجة المتزايدة للمعلومات تبعاً لذلك إلى تغير طبيعة المعلومات المطلوبة في التقرير المالي، ولمجاراة هذه التغيرات وإشباع رغبات الأطراف المستفيدة، أصبح من الضروري أحداث تغيير في ما يقدمه التقرير المالي من معلومات، إذ على التقرير ان يقوم بتوفير معلومات غير مالية ومعلومات مستقبلية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية التي يجب ان تتميز ببعض الخصائص النوعية الأخرى الى جانب الخصائص النوعية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في البيان (٢) الصادر سنة ١٩٨٠ (زويلف، ٢٠٠٧: ٢٣٠) (Jonas & Blanchet, ٢٠٠٠: ٣٥٩).

ويعد استخدام التقرير المالي الالكتروني أحد سمات الوحدات الاقتصادية الحديثة ، فالتقدم التكنولوجي في المراحل الإنتاجية والتسويقية والمالية يستلزم الحصول على بيانات فورية ودقيقة تمكن إدارة الوحدات الاقتصادية من اتخاذ القرارات (مقدم وآخرون ، ٢٠٠٦ : ١٩).

ويمكن توضيحها من خلال الآتي:

١- التوقيت المناسب: بمعنى ان تكون المعلومات المحاسبية متاحة لصنع القرار قبل ان تفقد قابليتها للتأثير في ذلك القرار (Gelinas et al, ٢٠٠٤: ١٧). ويعد توقيت المعلومات المحاسبية كما اشار Hall العامل الحاسم او الحاكم في تحديد فائدتها (Hall, ٢٠٠٤: ١٢).

اذ يساعد الافصاح في الوقت المناسب عن المعلومات الملاءمة على منع المفاجآت التي يمكن ان تغير تماماً النظرة الى الوحدة الاقتصادية في المستقبل، فضلاً عن منح المستثمرين ثقة اكبر في المعلومات المالية المتاحة لهم (Hendriksen, ١٩٧٧: ٥٤٦). ويرى كل من Hanafi et al ان احد النقاط الحاسمة المهمة في تصميم موقع الويب هو التوقيت المناسب ، كما شجع Ashbaugh على استخدام الانترنت لزيادة التوقيت المناسب للتقرير المالي وتعزيز المعلومات المحاسبية الملاءمة التي يتم الافصاح عنها ، وكذلك بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB اهمية التوقيت المناسب في التقرير المالي عن المعلومات قبل ان تفقد امكانية التأثير في القرارات ، ونشر المعلومات في اسلوب يسمح للمستخدمين الاكتساب السريع لتلك المعلومات (Hanafi et al, ٢٠٠٩: ٦٤).

٢- امكانية الاعتماد عليها: تكون المعلومات المحاسبية مفيدة اذا اتسمت بالموثوقية التي تتجسد في قابلية المعلومات المحاسبية على التحقق والصدق في التعبير والحياد الى جانب الاكتمال (Glautier et al, ٢٠١١: ٣٤٤).

ويجب ان تتسم المعلومات بصدق تمثيل الصفقات والاحداث المالية الاخرى (Glautier et al, ٢٠١١: ٣٤٤). ويرى (Kam) في هذا السياق أن الصدق في التعبير هو الخاصية الأكثر أهمية للموثوقية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف الحدث أو الغرض الاقتصادي الذي يتظاهر القياس أو الوصف تمثيله (Kam, ١٩٩٠: ٥٢٢).

ويرى الباحثون ان تحقق خاصية امكانية الاعتماد عليها بعد توقيعها (المصادقة عليها) من قبل المخولين بغرض الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

استناداً لما سبق يمكن القول ان التقارير المالية للوحدات الاقتصادية يتم توقعها من قبل المخولين (الادارة، مراقب الحسابات، المحاسب) يدوياً (تقليدياً) في نهاية الفترة المالية والتي لا توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، في حين ان التوقيع الالكتروني تم استخدامه في المصادقة على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية ليتم توفير معلومات مفيدة في الوقت المناسب وموثوقة الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات رشيدة.

المبحث الرابع

الجانب العملي

٤ - ١ : نبذة عن عينة البحث:

تأسست شركة بيكر هيوز اسيا والمحيط الباسفيكي المحدودة - فرع بغداد وفقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ وفقاً لأحكام الفقرة ١٥ للشركات الاجنبية والمكاتب التمثيلية والفروع وتعديلاتها اللاحقة، ويهدف فرع العراق الى تقديم الخدمات للشركات النفطية العاملة في العراق وهو فرع لشركة اجنبية باسم بيكر هيوز اسيا والمحيط الباسفيكي المحدودة - المسجلة في العراق بموجب شهادة التسجيل الصادرة من مسجل الشركات رقم (م ش/٢٦٨٣) المؤرخة في ٣١/ اذار / ٢٠١٠.

٤-٢: واقع تقارير الوحدات الاقتصادية:

تعد التقارير المالية للوحدات الاقتصادية في نهاية الفترة المالية سنوياً او فصلياً، بعد توقيعها يدوياً (تقليدياً) من قبل المخولين لتقديم معلومات عن نتيجة النشاط والمركز المالي، ويمكن توضيح اهم المعلومات الواردة في التقرير والتي يجب التوقيع عليها يدوياً من خلال الاتي:



تتبعها الأحكام المرفقة رقم (15) من القانون رقم (5) لسنة 1989 للشركات الأجنبية والمكتب التنفيذي والنوع وتعديلاتها اللاحقة. لتتبع أخته تقرير عن نشاط الفرع للسنة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 31 كانون الأول 2013 حيث يجر هذا التقرير حياً مكتملاً وموضحاً للقوائم المالية المرفقة.

أولاً: يهدف عن الفرع وأهدافه الرئيسية:

معلومات عن الفرع: تم تأسيس مكتب تمثيلي في العراق لشركة بيكر هيوغز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة بموجب شهادة التسجيل الصادرة من وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات المرفقة (م هـ / 2683) والموقعة في 31 آذار 2010. وخلال السنة ذاتها تم تحويل مكتب التمثيل إلى فرع لشركة أجنبية عهدة باسم بيكر هيوغز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة - (فرع بغداد) بموجب الترخيص المرفق في 14 تشرين الثاني 2010.

مقر الفرع: العراق - بغداد.

أهداف الفرع: تقديم الخدمات للشركات النفطية.

اسم المدير المفوض: عمرو حاتم محمد تير لبار

ثانياً: الأداء المالي وأهم البيانات التفصيلية للفرع للسنة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 31 كانون الأول 2013.

نسخة النشاط: بلغ صجر النشاط الجاري مبلغ 171,294,538,456 دينار عراقي.

تم تأكيد صجر بسبب ما يلي:

- خلقت جميع عمليات الحفر نظراً لتدور الوضع الأمني في الربع الرابع من عام 2013.
- الزيادة في التكاليف الأمنية.
- عدم وجود الخبرة في السوق العراقية.
- عدم كفاءة الأداء والخفر بسبب قلة خبرة المعلومات الجيولوجية العراقية.
- الزيادة في المفاوضات والتأويلات وتكاليف الخبراء الاستشاريين الخارجيين.

الرواتب والأجور: بلغ إجمالي مبلغ الرواتب والأجور للموظفين الدائمين والعمال المؤقتين والمخصصات الخاصة بهم خلال السنة مبلغ 63,207,536,333 دينار عراقي.

ثالثاً: السياسات المحاسبية المتبعة:

تم اعتماد مبدأ (الإستحقاق) كأساس للسياسة المحاسبية عند إعداد البيانات المالية.

تم تحضير البيانات المالية والكشوريات التابعة لها وفق متطلبات النظام المحاسبي الموحد.

تم اعتماد سعر الصرف البنك المركزي في تاريخ حدوث المعاملة لتسجيل المعاملات المتحققة بالعملة الأجنبية.

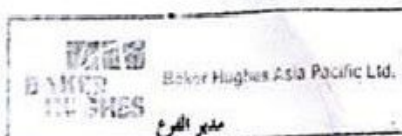
رابعاً: الأحداث الجوهرية اللاحقة:

لم تطل أحداث جوهرية على فرع الشركة أو موجوداتها خلال الفترة من تاريخ المراجعة ولغاية تاريخ المصادقة عليها.

خاصة: أية معلومات أخرى:

أقر الفرع استقالة السيد معاذ باسل أمين الراوي المدير السابق لفرع الشركة في العراق وتعيين السيد محمد سعيد مديراً لفرع العراق وفقاً لمتطلبات من قرار مجلس الإدارة بتاريخ 30 تشرين الأول 2013. بعدها أقر الفرع استقالة السيد محمد سعيد وتعيين السيد عمرو حاتم محمد تير لبار مديراً لفرع العراق وفقاً لمتطلبات من قرار مجلس الإدارة بتاريخ 16 أيار 2014.

هذا ولا توجد أية معلومات إضافية أخرى يخص نشاط الفرع غير مذكورة في تقريرنا هذا.





الجمهورية العراقية
الوزارة العراقية للتخطيط
والمالية
المكتب المركزي للإحصاء

العدد: 5

التاريخ: 22 أيلول 2014

السيد مدير شركة بيكر هيرز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة المؤسسة في جزر كايمان - فرع بغداد المحترم.

تقرير مراقب الحسابات

فحصنا القوائم المالية المرفقة لشركة بيكر هيرز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة المؤسسة في جزر كايمان - فرع بغداد - العراق والمتعلقة بالميزانية العامة كما في 31 كانون الأول 2013 وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية والكتشفات التحليلية المتعلقة بها وملخص السياسات المحاسبية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013 وما يتعلق بها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قوياً عاماً وفي ضوء القوانين العراقية السارية وبما يتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي الموحد العراقي، وتتضمن مسؤولية الإدارة التقييم والتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً عادلاً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ وكما تتضمن هذه المسؤولية اعتبار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية للملائمة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

تتضمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول القوائم المالية في ضوء إجراءات التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على الأدلة المناسبة لتأكيد أن القوائم المالية عالية من التحريفات الهامة والمؤثرة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

لقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي كانت برأينا ضرورية لأداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق المعترف بها.

ولدينا الملاحظات والإيضاحات الآتية:

- 1- يحتفظ الفرع بقرود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن القوائم المالية متفقة معها.
- 2- إن تقرير الإدارة حول نشاط الفرع يعكس بصورة عادلة أهم الأحداث التي تمت خلال السنة المالية موضوع التدقيق ولا يتضمن ما يتعارض أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

الرأي:

مع مراعاة ما جاء في أعلاه فإن الميزانية العامة كما في 31 كانون الأول 2013 وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013 يظهرون بصورة عادلة ومن جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي لشركة بيكر هيرز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة المؤسسة في جزر كايمان - فرع بغداد - العراق كما في 31 كانون الأول 2013 وأدائها المالي وتدققها التدعية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013.

أمور هامة:

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2012 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقرير غير متحفظ بتاريخ 15 تموز 2013.

رؤساء سعاد نوزة
مراقب قانوني ومراقب حسابات

الهيئة العامة للإحصاء
قسم إحصاءات
القسم الثاني
الإحصاءات المالية
القسم الثاني
القسم الثاني

شركة بيكر هيو آسيا والمحيط الهادئ المحدودة المؤسسة في جزر كايمان - (فرع بغداد)

حساب الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2013

رقم الكتاب	رقم الدليل	البيان	السنة الحالية دينار عراقي	السنة السابقة دينار عراقي
		الإيرادات الحالية		
13	45-41	إيرادات النشاط الجاري	481,201,644,254	298,761,081,303
	461	فوائد فائقة	163,104,551	-
		مجموع الإيرادات الحالية	481,364,748,805	298,761,081,303
		تتزل - المصروفات الحالية		
9	31	الرواتب والأجور	63,207,536,333	51,119,371,018
10	32	المستلزمات السلعية	76,608,934,874	35,568,263,465
11	33	المستلزمات الخدمية	62,904,224,539	103,761,290,301
12	34	مقاولات واستشارات	243,028,034,385	29,666,889,322
	35	مشتريات بضائع بغرض البيع	166,984,577,510	108,063,892,744
1	37	الإنتقالات	7,258,012,433	3,853,298,437
2	378	الأعطيات	1,180,747,141	-
		مجموع المصروفات الحالية	621,092,067,165	332,033,005,227
		عجز العمليات الحالية	(139,727,318,360)	(33,271,923,924)
		تضاف - الإيرادات التحويلية بالأخرى		
14	49	الإيرادات الأخرى	55,172,238	1,966,584,997
		تتزل - المصروفات التحويلية بالأخرى		
12	38	المصروفات التحويلية	31,420,798,487	7,371,516,771
12	39	المصروفات الأخرى	201,593,847	1,015,891,886
			31,622,392,334	8,387,408,657
		صافي عجز السنة	(171,294,538,456)	(39,692,747,584)



Office
Kanan Samman Taha
Auditing & Consultancy
Chartered Accountant & Companies



المكتب
مركز المحاسبة والتدقيق
المحاسب القانوني
مراقب الحسابات

شركة بيكو فيز آسيا والمحيط الهادئ المحدودة المؤسسة في جزر كايمان - (قرع بغداد)

الميزانية العامة كما في 31 كانون الأول 2013

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	الموجودات	السنة الحالية دينار عراقي	السنة السابقة دينار عراقي
	1	الموجودات الثابتة		
1	11	الموجودات الثابتة (بالتقييم الدفترية)	64,126,351,351	52,330,539,559
2	118	تفقات إيرادات مؤجلة	10,741,820,873	-
		مجموع الموجودات الثابتة	74,868,172,224	52,330,539,559
		الموجودات المتداولة		
3	13	للمخزون	121,389,537,068	92,359,762,913
4	16	للمدينون والأرصدة للجهة الأخرى	262,733,395,228	219,733,037,658
5	18	التقود	1,743,391,612	824,640,552
		مجموع الموجودات المتداولة	385,866,323,908	312,917,441,123
		مجموع الموجودات	460,734,496,132	365,247,980,682
	2	مصادر التمويل		
		مصادر التمويل طويلة الأجل		
	263	المركز الرئيسي - ائجاب أخرى	433,120,232,725	247,384,361,676
6	22	الاحتياطيات	(226,386,348,978)	(55,091,810,522)
		مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	206,733,883,747	192,292,551,154
		مصادر التمويل قصيرة الأجل		
7	23	التخصيصات	28,312,945,919	8,815,929,076
8	26	المدينون والأرصدة للجهة الأخرى	225,687,666,466	164,139,500,452
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	254,000,612,385	172,955,429,528
		مجموع مصادر التمويل	460,734,496,132	365,247,980,682

التوقيع للشهادة للشركة المسجلة
قسم المحاسبة
الأمانة العامة
2014

مدير المراجعة

المحاسب

مضموناً الى تقريرنا المرفق (5) بتاريخ 22 أيلول 2014

روان سعد توفيق
محاسب قانوني ومراقب حسابات



Baghdad - Alkawsar / Haghajad - Albaghdadi U.
Phone: 4961 731-472 7855

البريد الإلكتروني: kst@kstanon.com
Email: kst@kstanon.com

يلاحظ في واقع تقرير الوحدة الاقتصادية وجود التوقيع التقليدي على تقرير مراقب الحسابات من قبل مراقب الحسابات وعلى القوائم المالية من قبل المحاسب وعلى تقرير الادارة من قبل الادارة.

٣-٤: تقييم التقرير المالي للشركة عينة البحث

يلاحظ من تقارير الوحدات المعدة وفقاً للتوقيع التقليدي ما يأتي:

١. تقديم المعلومات في نهاية السنة او الفصل والتي لا تتسجم مع خاصية التوقيت المناسب.

٢. لا يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الحالية.

٣. يتطلب وجود المخول مع التقارير المالية للتوقيع عليها.

٤. عدم اعتمادها من قبل منظمات دولية.

٥. يمكن تحويره او تزويره.

ولمعالجة العيوب السابقة تم اقتراح اعداد التقرير المالي للشركة عينة البحث مصادق عليه بالتوقيع الالكتروني ليتم توصيل المعلومات المفيدة الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات رشيدة.

٤- ٤: قائمة الدخل والميزانية العمومية للشركة عينة البحث في ظل التوقيع الالكتروني

يمكن اعداد التقرير السنوي الالكتروني في نهاية السنة المالية (١٢/٣١ / من كل سنة) او في اي وقت حسب الطلب في ظل التوقيع الالكتروني والذي يحتوي على القوائم المالية الأساسية المتمثلة بقائمة الدخل والميزانية العمومية وكما يأتي:

شركة بيكر هيوز اسيا والمحيط الباسفيكي المحدودة المؤسسة في جزر كايمان – (فرع بغداد)

حساب الإيرادات والمصروفات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	السنة الحالية	السنة السابقة
		الإيرادات الجارية :	دينار عراقي	دينار عراقي
١٣	٤٥-٤١	إيراد النشاط الجاري	٤٨١٢٠١٦٤٤٢٥٤	٢٩٨٧٦١٠٨١٣٠٣
	٤٦١	فوائد دائنة	١٦٣١٠٤٥٥١	-----
		مجموع الإيرادات الجارية	٤٨١٣٦٤٧٤٨٨٠٥	٢٩٨٧٦١٠٨١٣٠٣
		تنزل: المصروفات الجارية		

٥١١١٩٣٧١.١٨	٦٣٢.٧٥٣٦٣٣٣	الرواتب والاجور	٣١	٩
٣٥٥٦٨٢٦٣٤.٥	٧٦٦.٨٩٣٤٨٧٤	المستلزمات السلعية	٣٢	١٠
١.٣٧٦١٢٩.٣.١	٦٢٩.٤٢٢٤٥٣٩	المستلزمات الخدمية	٣٣	١١
٢٩٦٦٦٨٨٩٣٢٢	٢٤٣.٢٨.٣٤٣٣٥	المقاولات والخدمات	٣٤	١٢
١.٨.٦٣٨٩٢٧٤٤	١٦٦٩.٤٥٧٧٥١.٠	مشتريات بضائع بغرض البيع	٣٥	
٣٨٥٣٢٩٨٤٣٧	٧٢٥٨.١٢٤٣٣	الاندثارات	٣٧	١
-----	١١٨.٧٤٧١٤١	الاطفاءات	٣٧٨	٢
٣٣٢.٣٣.٥٢٢٧	٦٢١.٩٢.٦٧١٦٥	مجموع المصروفات الجارية		
(٣٣٢٧١٩٢٣٩٢٤)	(١٣٩٧٢٧٣١٨٣٦.٠)	فائض او عجز العمليات الجارية		
		تضاف: الايرادات التحويلية والاخرى		
١٩٦٦٥٨٤٩٩٧	٥٥١٧٢٢٣٨	الايرادات الاخرى	٤٩	١٤
		تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى		
٧٣٧١٥١٦٧٧١	٣١٤٢.٧٩٨٤٨٧	المصروفات التحويلية	٣٨	١٢
١.١٥٨٩١٨٨٦	٢.١٥٩٣٨٤٧	المصروفات الاخرى	٣٩	١٢
٨٣٨٧٤.٨٦٥٧	٣١٦٢٢٣٩٢٣٤	مجموع المصروفات التحويلية والاخرى		
(٣٩٦٩٢٧٤٧٥٨٤)	(١٧١٢٩٤٥٣٨٤٥٦)	صافي فائض او عجز السنة		

مراقب الحسابات

الادارة

المحاسب

شركة بيكر هيوز اسيا والمحيط الباسفيكي المحدودة المؤسسة في جزر كايمان – (فرع بغداد)

الميزانية العمومية

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	السنة الحالية دينار عراقي	السنة السابقة دينار عراقي
	١	<u>الموجودات</u> <u>الموجودات الثابتة</u>		
١	١١	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	٦٤١٢٦٣٥١٣٥١	٥٢٣٣.٥٣٩٥٥٩
٢	١١٨	نفقات ايرادية مؤجلة	١٠٧٤١٨٢.٨٧٣	
		مجموع الموجودات الثابتة	<u>٧٤٨٦٨١٧٢٢٢٤</u>	<u>٥٢٣٣.٥٣٩٥٥٩</u>
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
٣	١٣	المخزون	١٢١٣٨٩٥٣٧.٦٨	٩٢٣٥٩٧٦٢٩١٣
٤	١٦	المدينون والارصدة المدينة الاخرى	٢٦٢٧٣٣٣٩٥٢٢٨	٢١٩٧٣٣.٣٧٦٥٨
٥	١٨	النقد	١٧٤٣٣٩١٦١٢	٨٢٤٦٤.٥٥٢
		مجموع الموجودات المتداولة	<u>٣٨٥٨٦٦٣٢٣٩.٠٨</u>	<u>٣١٢٩١٧٤٤١١٢٣</u>
		مجموع الموجودات	<u>٤٦.٧٣٤٤٩٦١٣٢</u>	<u>٣٦٥٢٤٧٩٨.٦٨٢</u>
	٢	<u>مصادر التمويل</u> <u>مصادر التمويل طويلة الاجل</u>		
	٢٦٣	المركز الرئيسي - الحساب الجاري	٤٣٣١٢.٢٣٢٧٢٥	٢٤٧٣٨٤٣٦١٦٧٦
٦	٢٢	الاحتياطات	(٢٦٣٨٦٣٤٨٩٧٨٢)	(٥٥.٩١٨١.٥٢٢)
		مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	<u>٢.٦٧٣٣٨٨٣٧٤٧</u>	<u>١٩٢٢٩٢٥٥١١٥٤</u>

		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٨٨١٥٩٢٩.٧٦	٢٨٣١٢٩٤٥٩١٩	التخصيصات	٢٣	٧
١٦٤١٣٩٥.٠٤٥٢	٢٢٥٦٨٧٦٦٦٤٦٦	الدائون والارصدة الدائنة الآخري	٢٦	٨
١٧٢٩٥٥٤٢٩٥٢٨	٢٥٤.٠.٠٦١٢٣٨٥	مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٣٦٥٢٤٧٩٨.٦٨٢	٤٦.٧٣٤٤٩٦١٣٢	مجموع مصادر التمويل		

مراقب الحسابات



الإدارة



المحاسب



يلاحظ من اعلاه وجود توقيع الكتروني على الميزانية العمومية وقائمة الدخل ضمن التقرير المالي السنوي للشركة عينة البحث من قبل المخولين والمتمثلين في مراقب الحسابات والإدارة والمحاسب ويمكن ان يتم تقديمها في الوقت المناسب بعد المصادق عليه من قبل المخولين للاعتماد عليه في اتخاذ القرارات والذي يتلائم مع متطلبات البيئة الحالية.

٤-٥: فوائد ومميزات التوقيع الالكتروني

ان اعتماد التوقيع الالكتروني كاساس للمصادقة على التقرير السنوي الالكتروني للشركة عينة البحث المنشور عبر الانترنت ذات فائدة لمتخذي القرارات من خلال الاتي:

١. تقديم معلومات مفيدة بالوقت المناسب الى متخذي القرارات.
٢. تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كونها مصادق عليها من قبل المخولين.
٣. مواكبة الوحدات الاقتصادية مع التطورات الحاصلة.
٤. لا تتطلب وجود المخول بشخصه ، بمجرد خزن التوقيع وبعدها يتم اعتماده عند الحاجة اليه.
٥. اعتماد التوقيع الالكتروني من قبل منظمات دولية مختصة.
٦. لا يمكن تحويره او تزويره.

استناداً للمعلومات الواردة في البحث يتم اثبات الفرضية الاساسية القائلة ان اعتماد التوقيع الالكتروني يساهم في تحسين جودة (ملائمة وموثوقية) المعلومات الواردة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١-٥ : الاستنتاجات

نظراً للمعلومات الواردة في المباحث السابقة تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١. أن التوقيع التقليدي مرتبط بالكتابة باعتبارها دليلاً للإثبات لإعطائها صفة الأصل في نظر القانون وإعطاء القوة الثبوتية على المحررات.
٢. ان التوقيع الإلكتروني يتمثل بعلامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو اصوات أو غيرها وله طابع مفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق.
٣. ان التوقيع الإلكتروني يكون بديلاً عن التوقيع المستندي الورقي، لتحقيق نفس مستوى الأمان والخصوصية بالنسبة للمتعاملين عبر شبكة الانترنت، لامكانية تحديد هوية المرسل والمستقبل إلكترونياً والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات.
٤. ان التقارير المالية تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الاطراف ذات العلاقة في الوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم المختلفة، اذ تعد هذه التقارير الوسيلة الرئيسة للافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.
٥. ان التقارير المالية للوحدات تتمثل بالتقرير المالي السنوي المعد من قبل الوحدات المعد في نهاية الفترة المالية والذي يحتوي على القوائم المالية والجداول المرفقة بها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير الادارة، والتي لا تنسجم مع خاصية التوقيت المناسب، فضلاً عن انها لا تواكب التطورات الحاصلة في البيئة الحالية.
٦. ان نظم المعلومات على اختلاف أنواعها تحتاج إلى تطوير وتعديل مستمر لتلائم الواقع المتغير.
٧. ان التوقيع الإلكتروني يتسم بخاصية المواكبة مع التطورات الحاصلة في البيئة الحالية والتي تتطلب اعداد وعرض التقارير المالية للوحدات عبر الانترنت إلكترونياً والتي يعتمد عليها متخذ القرار في قراراته والمتمثلة بمعلومات مصادق عليها من قبل المخولين.
٨. ان اعتماد التوقيع الإلكتروني كاساس للمصادقة على تقارير الوحدات الاقتصادية الالكترونية المنشورة عبر الانترنت لتكون ذات فائدة لمتخذي القرارات من خلال تقديم معلومات مفيدة بالوقت المناسب الى متخذي القرارات، فضلاً عن تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كونها مصادق عليها من قبل المخولين والمتمثلين في الادارة والمحاسب ومراقب الحسابات، ومواكبة الوحدات الاقتصادية مع التطورات الحاصلة.

٥-٢: التوصيات

نظراً للاستنتاجات التي تم التوصل اليها نوصي بالتوصيات الآتية:

١. ينبغي على الوحدات الاقتصادية اعتماد التوقيع التقليدي كدليل للإثبات وإعطاء القوة الثبوتية امام القانون على المحررات في العمليات او الاعمال غير المستعجلة.
٢. ضرورة استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات سواء كان على شكل حرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو غيرها والذي يكون معتمداً من جهة التصديق.
٣. اعتماد التوقيع الإلكتروني في العمليات الخاصة عبر شبكة الانترنت ليكون بديلاً عن التوقيع المستندي الورقي.
٤. ينبغي على الوحدات الاقتصادية اعداد التقارير المالية بالشكل المناسب بغرض توفير معلومات مفيدة كونها تعد المصدر الرئيس للقرارات.
٥. يجب على الوحدات الاقتصادية ان تقوم بتطوير نظم المعلومات على اختلاف أنواعها لتواكب التطورات الحاصلة في البيئة الحالية.
٥. ان التوقيع الإلكتروني يتسم بخاصية المواكبة مع التطورات الحاصلة في البيئة الحالية والتي تتطلب اعداد وعرض التقارير المالية للوحدات عبر الانترنت إلكترونياً والتي يعتمد عليها متخذ القرار في قراراته والمتمثلة بمعلومات مصادق عليها من قبل المخولين.
٦. ضرورة اعتماد التوقيع الإلكتروني كاساس للمصادقة على تقارير الوحدات الاقتصادية الإلكترونية المنشورة عبر الانترنت لتقديم معلومات مفيدة بالوقت المناسب الى متخذي القرارات، فضلاً عن تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كونها مصادق عليها من قبل المخولين والممثلين في الادارة والمحاسب ومراقب الحسابات.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- [١] أبو مارية، علي، "التوقيع الإلكتروني ومدى قوته"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٠.
- [٢] أبو نصار، محمد وحيدات، جمعة، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية"، ط ٢، دار وائل للنشر، ٢٠٠٩.
- [٣] التقرير المالي السنوي لشركة بيكر هيوز اسيا والمحيط الباسفيكي المحدودة المؤسسة في جزر كايمان – (فرع بغداد) لسنة ٢٠١٣.
- [٤] المهدي، محمد عبد الله، "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة / جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٤.
- [٥] الحواتمه، عمر محمد، "قياس مدى تحقق الإفصاح في التقرير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي- دراسة ميدانية"، كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة/جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠.
- [٦] الرومي، محمد أمين، "المستند الإلكتروني"، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- [٧] الشاهد، محمد سمير، "قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية"، منشورات اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠.
- [٨] الشامي، أكرم يحيى، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة/جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٩.
- [٩] العبيدي، أسامة، "حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٨، العدد ٥٦.
- [١٠] القشي، ظاهر والعبادي، هيثم، "أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد ٧٢، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- [١١] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الأردن، ٢٠٠٩.
- [١٢] زويلف، انعام محسن حسن، "أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي – دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٥٥، ٢٠٠٧.
- [١٣] شرف الدين، أحمد، "التوقيع الإلكتروني وقواعد الإثبات ومقتضيات الأمان في التجارة الإلكترونية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التجارة الإلكترونية المنعقد في جامعة الدول العربية، ٢٠٠٠.
- [١٤] شرويدر، ريتشارد كلارك، مارثل كاثي، جاك، "نظرية المحاسبة"، تعريب خالد علي احمد كاجيكي وابراهيم ولد محمد فال، مراجعة الكيلاني عبد الكريم، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٠.

- [١٥] عصفور، أمل مصطفى، "نظم المعلومات الإدارية"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس نيسان، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥.
- [١٦] علي، محمد ابراهيم ومحمد، اياد طاهر وسلمان، مهدي عبد الرحمن، "الإدارة المالية"، مكتبة المنهج للتصميم والطباعة، بغداد، ٢٠١٥.
- [١٧] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.
- [١٨] لجنة الأونسترال المهني بالتجارة الإلكترونية، الدورة ٣٦، نيويورك، ٢٤-٢٥ شباط، ٢٠٠٠.
- [١٩] مطر، محمد، "مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشكلات الاعتراف والقياس والإفصاح"، ط٤، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.
- [٢٠] مقدم، عبيرات ورمضاني، لعلا وشعيب، شنوف، "التحديات المعاصرة لاعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات"، مجلة الباحث، العدد ٤، جامعة الاغواط، ٢٠٠٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- [1] Gelinas, Jr Ulric, J., Sutton, Steve, G. &Fedorowic, Jane, " Business Processes & Information Technology ", South -Western, United States of America ,2004.
- [2] Glautier, Michel, Underdown, Brian& Morris, Deigan, " Accounting Theory and Practice ", Prentice Hall, 2011.
- [3] Hall, James, "Accounting Information Systems", South - Western, United States of America,

- [4] Hanafi, Siti Rosmaini, Kasim, Mohd & Hancock, Dawson , " Business Reporting on the Internet : Development of a Disclosure Quality Index ", International Journal of Business and Economics, University Tenaga Nasional Malaysia, No. 8, 2009.
- [5] Hendriksen, Eldon , " Accounting Theory ", Irwin, United States of America, 1977.
- [6] Jonas, Gregory & Blanchet, Jeanchet , " Assessing Quality of Financial Reporting ", Accounting Horizons , American Accounting Association, No. 3, 2000.
- [7] Kam, Vernon , " Accounting Theory ", Wiley, Singapore, 1990.
- [8] Kieso, Donald, Weygandt, Jerry & Warfield, Terry , " Intermediate Accounting ", Wiley, United States of America, 2007.
- [9] Larson, Kermit, D. & Pyle, William W , " Financial Accounting ", 3rd Edition , Irwin, 1986
- [10] Schroeder, Richard, G., Clark, Myrtle, W. & Cathey, Jack, M , " Financial Accounting Theory and Analysis :Text and Cases ", 9th Edition , Wiley, United States, 2009.
- [11] The Uniform Electronic Transactions Act (UETA), March 20, 1997.
- [12] Weygandt J., Jerry & Kieso E., Donald, & Paul D., Terry , " Accounting principles", Wiley, United States of America, 2002.
- [13] Williams, Jan, R., Haka, Susan, F. & Bettner, Mark, S. & Carcello, Joseph, V., " Financial Accounting ", Mcgraw-Hill, New York , 2006.
- [14] Wolk, Harry, Dodd, James & Tearney, Michael, " Accounting Theory ", South-Western, United States of America, 2004.

ثالثاً: الانترنت

www.iasb.org.2008